



المبادئ التوجيهية لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة PDPPL-02050215A

المكتب الوطني لحماية خصوصية البيانات الشخصية

الإصدار: 3.0

تاريخ الإصدار الأول: نوفمبر 2020

تاريخ التحديث الأخير: أبريل 2025

تصنيف الوثيقة: عام



تحديثات الوثيقة

رقم الإصدار	الوصف	تاريخ التحديث
1.0	الإصدار الأول للوثيقة - منشورة 1.0	نوفمبر 2020
2.0	الإصدار الثاني للوثيقة - منشورة 2.0	سبتمبر 2022
3.0	الإصدار الثالث للوثيقة - منشورة 3.0	أبريل 2025

الوثائق ذات صلة

الرقم المرجعي للوثيقة	اسم الوثيقة
PDPPL-02050206A	المبادئ التوجيهية لتحليل تأثير حماية خصوصية البيانات الشخصية



الحقوق القانونية وإخلاء المسؤولية

تم إعداد هذه المبادئ التوجيهية للمراقبين/المعالجين الذين يعالجون البيانات الشخصية إلكترونياً، أو الذين يجمعون البيانات الشخصية، أو يتلقونها، أو يقومون باستخراجها تحسباً لمعالجتها إلكترونياً، أو الذين يعالجون البيانات الشخصية من خلال مجموعة من تقنيات المعالجة الإلكترونية والتقليدية. كما أن هذه المبادئ التوجيهية تعمل على تقديم المعلومات للأفراد والأطراف المعنية الأخرى حول كيفية امتثال المؤسسات لأحكام القانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية (يُشار إليه فيما بعد حيثما ورد بـ "القانون").

تُخلي الوكالة الوطنية للأمن السيبراني (يُشار إليه فيما بعد حيثما ورد بـ "الوكالة") والمكتب الوطني لحماية خصوصية البيانات الشخصية (يُشار إليه فيما بعد حيثما ورد بـ "المكتب") المسؤولية القانونية عن أي أضرار تنشأ عن استخدام أو الإخفاق في استخدام هذه المبادئ التوجيهية أو أي مادة واردة فيها، أو من أي إجراء أو قرار تم اتخاذه نتيجة لاستخدامها. قد يرغب أي فرد أو مؤسسة في طلب استشارة من المستشار القانوني و / أو المهني للحصول على مشورة قانونية أو غيرها فيما يتعلق بهذه المبادئ التوجيهية.

بغض النظر عن الوسائل المستخدمة في نسخ هذه الوثيقة، أي نسخ لهذه الوثيقة سواء بشكل جزئي أو كلي يجب أن يُقر المكتب كمصدر ومالك للوثيقة "المبادئ التوجيهية لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة".

سيتطلب أي نسخ يتعلق بهذه الوثيقة لأي غرض كان إذناً خطياً من المكتب والوكالة ويحتفظ كل منهما بالحق في تقييم الجانب الوظيفي والتطبيقي لهذا النسخ من هذه الوثيقة المعدة لغرض تجاري.

لا يعتبر الإذن المقدم من المكتب والوكالة أنه موافقة على الوثيقة المنسوخة التي تم إعدادها ولا يجوز للجهة الناسخة للوثيقة نشرها أو إساءة استخدامها من خلال وسائل الإعلام أو المحادثات أو الاجتماعات العامة. كما يجب ألا تنسب ملكية الوثيقة المنسوخة إلى الجهة الناسخة، وإنما تبقى ملكيتها تابعة للوكالة.



الولاية القانونية

يُعتبر المكتب، وفقاً للقرار الأميري رقم (1) لسنة 2021 بإنشاء الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، الجهة المنوط بها تنفيذ أحكام القانون باعتباره "الإدارة المختصة" وفقاً له. نصت المادة (27) من القانون على قيام المكتب باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لأغراض تنفيذ أحكامه.

تم إعداد هذه المبادئ التوجيهية للأخذ في الاعتبار القوانين والتشريعات السارية في دولة قطر، في حالة تعارض أي من أحكام هذه الوثيقة مع القوانين والتشريعات الأخرى السارية في دولة قطر، تُرجح القوانين والتشريعات الوطنية وفي هذه الحالة يتم حذف أي حكم متعارض من هذه الوثيقة، وتبقى الوثيقة قائمة دون التأثير على الأحكام الأخرى على أن يتم تحديث الوثيقة لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات السارية ذات الصلة في دولة قطر.

المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، ليست شاملة ويجب قراءتها بالاقتران مع أحكام القانون، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن المكتب، وأي قرارات تنفيذية أو تنظيمية ذات صلة.



قائمة المحتويات

- ٦ ١ - النقاط الرئيسية
- ٧ ٢ - المقدمة
- ٨ ٣ - ما الذي ينص عليه القانون بشأن معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟
 - ٨ ٣,١ - ما الذي يصنفه القانون على أنه بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة؟
 - ٨ ٣,٢ - ما الذي ينص عليه القانون بشأن تصاريح معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟
 - ٨ ٣,٣ - ما الذي يتعين على المراقب فعله للامتثال لأحكام المادة (16) من القانون؟
- ٩ ٤ - ما هي البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟
 - ٩ ٤,١ - لماذا تُصنف البيانات الشخصية على أنها "ذات طبيعة خاصة"؟
 - ٩ ٤,٢ - ما أنواع البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟
- 10 ٥ - ما هي الشروط الإضافية الواجب توافرها لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟
- 11 ٦ - ما الذي يجب أن يفعله المراقب قبل معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟
 - 11 ٦,١ - تحديد الشروط الإضافية لمعالجة وتحديث سجلات معالجة البيانات الشخصية
 - 11 ٦,٢ - تقييم المخاطر لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة ضمن تحليل تأثير حماية خصوصية البيانات الشخصية
 - 11 ٦,٣ - تقديم الطلب للمكتب للحصول على إذن لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة
- 12 ٧ - كيف يمكن للمراقب طلب تصريح من المكتب لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟
 - 12 ٧,١ - ماذا لو كان المراقب يقوم مسبقاً بمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟
 - 12 ٧,٢ - ماذا لو تم رفض طلب المراقب لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة من قبل المكتب؟
- 13 ٨ - الملحق (أ) - قائمة مراجعة معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة



1 - النقاط الرئيسية

- الغرض من هذه المبادئ التوجيهية هو شرح أنواع البيانات الشخصية التي تُعتبر بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة والالتزامات المترتبة على المراقب للحصول على تصريح لمعالجة هذه البيانات الشخصية من المكتب بموجب أحكام المادة (16) من القانون.
- تخضع بعض أنواع البيانات الشخصية، والتي تسمى "البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة"، إلى حماية إضافية خاصة تُميزها عن غيرها من البيانات الشخصية بموجب أحكام القانون نظراً لطبيعتها واحتمالية أن يؤدي إساءة استخدامها أو الكشف عنها بشكل غير قانوني إلى إلحاق ضرر جسيم بالفرد.
- تعتبر البيانات الشخصية بيانات ذات طبيعة خاصة إذا كانت تتعلق بالأصل العرقي، والأطفال، والصحة، والحالة البدنية أو النفسية، والعقائد الدينية، والعلاقة الزوجية، والجرائم الجنائية.
- يجب على المراقب الحصول على تصريح من المكتب لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة لأي غرض ما، للحصول على تصريح يجب على المراقب إجراء التالي:
 - تحديد جميع أنشطة المعالجة التي تنطبق على البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة.
 - خضوع جميع أنشطة المعالجة المحددة لتقييم تحليل تأثير حماية خصوصية البيانات الشخصية (DPIA) لتحديد مخاطر الخصوصية الأساسية وإدارتها بشكل فعال.
 - . توثيق جميع أنشطة المعالجة التي تم تحديدها في نموذج سجلات أنشطة المعالجة، بما في ذلك، تحديد السبب المسموح به للمعالجة وشرط إضافي لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة.
 - تقديم طلب للحصول على تصريح بشأن معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، بالإضافة إلى تقديم نموذج "تقييم تحليل تأثير حماية خصوصية البيانات الشخصية (DPIA)" لأحد أنشطة المعالجة ذات الطبيعة الخاصة.
- إرسال طلب للحصول على تصريح لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة إلى المكتب.
- في حالة قيام المكتب بطلب أدلة/ مستندات إضافية لمراجعة الطلب، فيجب على المراقب تقديمها خلال (14 يوم) أربعة عشر يوماً من تاريخ الطلب، ويحق للمكتب رفض الطلب في حال تعذر قيام المراقب بتقديم الأدلة/ المستندات الإضافية خلال الفترة المشار إليها، مع قيامه بتقديم طلب آخر.
- في حالة قيام المكتب برفض طلب لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، فيجب عليه إبلاغ المراقب بقراره بالإضافة إلى الإجراءات الموصى بها للمراقب لتنفيذها قبل التقدم بطلب للحصول على تصريح في المرات القادمة.



2 - المقدمة

من أجل توفير منتجات أو خدمات معينة، قد يحتاج المراقب إلى جمع أو معالجة أنواع معينة من البيانات الشخصية التي تعتبر ذات طبيعة خاصة بدرجة أكبر، يُشير القانون إلى أنواع البيانات الشخصية هذه على أنها "بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة"، وتتطلب حماية خصوصية إضافية نظرًا لطبيعتها الحساسة.

تم إعداد هذه المبادئ التوجيهية من قِبَل المكتب لتزويد المراقب بالمعلومات اللازمة بشأن ماهية البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة وآلية معالجتها، بالإضافة إلى ماذا يجب على المراقب القيام به إذا كان يخطط لمعالجة هذه البيانات الشخصية.

يُمكن الرجوع للمادة (16) من القانون للاطلاع على متطلبات معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، كما وسيتم أدناه شرح الأحكام التفصيلية ذات الصلة.



3 - ما الذي ينص عليه القانون بشأن معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟

3.1 - ما الذي يُصنّفه القانون على أنه بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة؟

نصت المادة (16) من القانون على أنه: "تعد بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة، البيانات المتعلقة بالأصل العرقي، والأطفال، والصحة أو الحالة الجسدية أو النفسية، والمعتقدات الدينية، والعلاقة الزوجية، والجرائم الجنائية.

وللوزير أن يضيف أصنافاً أخرى من البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، إذا كان من شأن سوء استخدامها أو إفشائها إلحاق ضرر جسيم بالفرد...".

يجب على المراقب الرجوع إلى هذه المبادئ التوجيهية بانتظام للحصول على التحديثات، وفقاً لما يصدره المكتب وذلك للاطلاع على التالي:

- عند تصنيف أي نوع آخر من البيانات الشخصية على أنها ذات طبيعة خاصة.
- تم إضافة أي احتياطات ملزمة إضافية لحماية خصوصية البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة.

3.2 - ما الذي ينص عليه القانون فيما يخص تصاريح معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟

نصت المادة (16) من القانون على أنه: "... ولا يجوز معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، إلا بعد الحصول على تصريح بذلك من الإدارة المختصة، وفقاً للإجراءات والضوابط التي يصدر بتحديددها قرار من الوزير.

وللوزير، بقرار منه، فرض احتياطات إضافية لغرض حماية البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة".

3.3 - ما الذي يتعين على المراقب فعله للامتثال لأحكام المادة (16) من القانون؟

إذا أراد المراقب معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، فيجب عليه:

- تحديد السبب الذي يسمح بمعالجة البيانات الشخصية والشروط الإضافية للمعالجة. يجب على المراقب التأكد من أنه يقوم بتحديد الظروف لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة قبل بدء المعالجة، كما يجب عليه توثيقها في سجلاته الخاصة بمعالجة البيانات الشخصية.
- استكمال إجراء تحليل تأثير حماية خصوصية البيانات الشخصية (DPIA)، بما يتوافق مع أحكام المادتين (11) و (13) من القانون، باعتبار أن نشاط المعالجة الذي يتضمن البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة يشكل احتمالاً أكبر لحدوث أضرار جسيمة للأفراد، وللحصول على هذا التصريح من المكتب، يجب أن يثبت المراقب أن لديه غرضاً صالحاً لمعالجة البيانات الشخصية، بالإضافة إلى تحديد سبباً مناسباً وشرطاً إضافياً للمعالجة، ووضع احتياطات إدارية وفنية ومالية مناسبة لحماية خصوصية البيانات الشخصية، ويجب على المراقب تعبئة نموذج "طلب تصريح لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة" إلى جانب تقديم نموذج "تقييم تحليل تأثير حماية خصوصية البيانات الشخصية (DPIA)".



4 - ما هي البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟

تتضمن البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة أنواع البيانات الشخصية التي بطبيعتها، إذا أسيء استخدامها، من المحتمل أن تؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة بخصوصية الأفراد و/أو بياناتهم الشخصية.

4.1 - لماذا تصنف البيانات الشخصية على أنها "ذات طبيعة خاصة"؟

هذه الأنواع من البيانات الشخصية تتطلب مستوى خاص من حماية الخصوصية ويجب التعامل معها بدرجة أعلى من الحذر لأن استخدام هذه البيانات الشخصية يشكل خطرًا أكبر على الأفراد، وقد يؤدي سوء استخدامها أو التعامل معها إلى إلحاق ضرر أكبر بالأفراد مقارنةً بأنواع البيانات الشخصية الأخرى أو تعرض شخص إلى التمييز.

في حين هناك أنواع أخرى من البيانات تعد حساسة وتتطلب حماية الخصوصية (مثل صافي قيمة الأصول للأفراد " net worth"، فإن هذه الفئة غير مرتبطة بنفس مستوى المخاطر، وبالتالي لا تعتبر بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة كما هو موضح في القانون.

4.2 - ما أنواع البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟

وفقًا لأحكام القانون، والقرارات الصادرة تنفيذاً له، تعتبر البيانات الشخصية المتعلقة بأي مما يلي بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة:

- الأصل العرقي (العرق).
- الأطفال.
- الحالة الصحية أو الجسدية أو النفسية.
- المعتقدات الدينية.
- العلاقة الزوجية.
- الجرائم الجنائية.

قد يكون من الممكن استنتاج أو تخمين تفاصيل البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة. يعتمد ما إذا كانت البيانات الشخصية تعد بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة أم لا على مدى التأكد من هذا الاستنتاج، وما إذا كان المراقب عازم على رسم هذا الاستدلال. إذا كان من الممكن استنتاج معلومات تتعلق بإحدى الأنواع المذكورة أعلاه بدرجة معقولة من اليقين، فمن المحتمل اعتبارها بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة.



5 - ما هي الشروط الإضافية الواجب وجودها لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟

إذا كان المراقب يقوم بمعالجة بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة، فيجب عليه تحديد كل من السبب الذي يسمح بمعالجة البيانات الشخصية والشروط الإضافية لمعالجة هذا النوع من البيانات. يجب على المراقب التأكد من أنه يقوم بتحديد شرط معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة قبل البدء في المعالجة، كما يجب على المراقب توثيق الشرط المستخدم في السجلات الخاصة بمعالجة البيانات الشخصية، ويعتبر تحديد الشرط الإضافي مُتطلباً للحصول على التصريح من المكتب. فيما يلي الشروط الإضافية التالية:

- **الموافقة الصريحة:** حصول المراقب على موافقة صريحة من الفرد لمعالجة هذه البيانات الشخصية، حيث تم الكشف عن طبيعة وغرض المعالجة للفرد بوضوح.
- **موافقة أولياء الأمور:** حصول المراقب على موافقة صريحة من ولي أمر الطفل لمعالجة البيانات الشخصية المعنية، حيث تم الكشف عن طبيعة وغرض المعالجة للطفل وولي الأمر.
- **تم نشر البيانات من قبل الفرد:** البيانات الشخصية في السياق تم نشرها من قبل الفرد ولا تتم معالجتها إلا في هذا السياق ولا تتم معالجتها لأي سبب آخر بخلاف ما يتم جمعها من أجله.
- **العمل:** البيانات الشخصية في السياق هي تلك الخاصة بموظفي المراقب أو أسرهم المباشرة، ويجب معالجتها حتى يتمكن المراقب من الوفاء بالتزاماته كصاحب عمل. يتم تحديد هذه الالتزامات في عقد عمل الموظف.
- **الضمان الاجتماعي:** المعالجة في السياق ضرورية للحفاظ على الضمان الاجتماعي، حيث أن المراقب ملزم بوضوح من قبل السلطة التشريعية المناسبة للحفاظ على مستوى من الضمان الاجتماعي.
- **المصالح الحيوية:** المعالجة في سياق ضروري لإنقاذ حياة الفرد.
- **المطالبات القانونية:** المعالجة المعنية ضرورية لإنشاء أو ممارسة أو الدفاع عن المطالبات القانونية أو عند قيام المحاكم بالعمليات والإجراءات ضمن سياقها القضائي.
- **الطب الوقائي أو المهني:** المعالجة في السياق ضرورية لأغراض الطب الوقائي أو المهني، لتقييم القدرة على العمل للموظف، والتشخيص الطبي، وتوفير الرعاية الصحية أو العلاج.
- **إدارة الأعمال الخيرية أو غير الهادفة للربح:** المعالجة في سياق ضروري لإدارة شؤون منظمة خيرية أو غير ربحية.
- **الصحة العامة:** المعالجة في السياق ضرورية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة في مجال الصحة العامة، مثل الحماية ضد التهديدات الخطيرة للصحة عبر الحدود أو ضمان معايير عالية من الجودة والسلامة للرعاية الصحية.
- **المصلحة العامة:** المعالجة في السياق ضرورية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة الجوهرية مع وجود أساس قانوني يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية.
- **حماية الأمن القومي والأمن العام:** تكون معالجة البيانات الشخصية لحماية الأمن القومي والأمن العام بالارتكاز إلى أساس قانوني.



6 - ما الذي يجب أن يفعله المراقب قبل معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟

بالإضافة إلى المتطلبات الأخرى للقانون، ولضمان درجة إضافية من حماية خصوصية البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة قبل معالجتها، يتوجب على المراقب اتخاذ الخطوات المذكورة أدناه:

6.1 - تحديد الشروط الإضافية لمعالجة وتحديث سجلات معالجة البيانات الشخصية

يجب توثيق السبب الذي يسمح بمعالجة البيانات الشخصية والشرط الإضافي للمعالجة في السجلات الخاصة بمعالجة البيانات الشخصية، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية السالف بيانها أعلاه. إذا لم يتمكن المراقب من تحديد الشرط الإضافي لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، فسيتم اعتبار نشاط المعالجة غير قانوني بما يتماشى مع القانون ولن يتم منح تصريح للمعالجة.

6.2 - تقييم المخاطر لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة ضمن تحليل تأثير حماية خصوصية البيانات الشخصية

يتوجب على المراقب أن يحدد، في وقت تصميم نشاط المعالجة، ما إذا كان سيقوم بمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة كجزء من إجراء تحليل تأثير حماية خصوصية البيانات الشخصية (DPIA)، علاوةً على ذلك، يتوجب على المراقب تحديد الغرض والسبب الذي يسمح بمعالجة البيانات الشخصية، من حيث إمكانية التسبب في أضرار جسيمة للأفراد، والمخاطر التي تعترض المعالجة وإجراءات التخفيف التي سيتخذها للتخفيف من تلك المخاطر. إذا قام المراقب بتحديد خطرًا لا يمكنه تخفيفه بالشكل المناسب، فيجب عليه استشارة المكتب قبل مباشرة إجراء عملية المعالجة.

6.3 - تقديم الطلب للمكتب للحصول على إذن لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة

بمجرد قيام المراقب بتحديد وتوثيق الأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية والشروط الإضافية للمعالجة، واستكمال تحليل تأثير حماية خصوصية البيانات الشخصية (DPIA)، وتنفيذ تدابير تخفيف المخاطر المحددة، يجب عليه التقدم بطلب للحصول على "طلب تصريح لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة" من المكتب.

بمجرد حصول المراقب على التصريح (أو تأكيد معادل من المكتب)، يمكن اعتبار معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة قانونية.



7 - كيف يمكن للمراقب طلب تصريح من المكتب لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟

يجب على المراقب التقدم بطلب للحصول على تصريح من المكتب من خلال اتباع التعليمات وتقديم النموذج.

بالإضافة إلى النموذج، يجب أن يقوم المراقب بتوفير التالي للحصول على التصريح:

- إجراء تحليل تأثير حماية خصوصية البيانات الشخصية (DPIA) حيث تم الموافقة على نشاط معالجة واحدة يتضمن بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة، فيما يخص نشاط المعالجة المعني، مع التأكيد على تنفيذ إجراءات التخفيف من المخاطر.

- توفير أي معلومات إضافية أخرى يطلبها المكتب.

يجب على المراقب التأكد من أنه يقوم بالتواصل بانتظام مع المكتب والإجابة على أي استفسارات قد يطرحها بهذا الشأن أثناء تقييم طلب التصريح. قد يطلب المكتب أيضًا المزيد من المعلومات المتعلقة بالمنشأة أو أصحاب المصلحة الرئيسيين.

7.1 - ماذا لو كان المراقب يقوم مسبقاً بمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة؟

في وقت سن القانون، قد يكون المراقب بالفعل يقوم بمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة. يجب أن يطلب المراقب تصريحاً لنشاط المعالجة القائم والمستمر من المكتب، وذلك باتباع ذات الضوابط والإجراءات سالفه البيان الواردة في هذه الوثيقة، إذا لم يتم توفير التصريح، فقد يوجه المكتب المراقب بوقف المعالجة حتى يتم الحصول على التصريح.

7.2 - ماذا لو تم رفض طلب المراقب لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة من قبل المكتب؟

في حالة قيام المكتب بطلب قيام المراقب الحصول على تصريح لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، فيتوجب على المكتب إبلاغ المراقب بهذا القرار. ضمن عملية الإبلاغ، سيقوم المكتب بتوضيح سبب رفض الطلب وستقدم معلومات فيما يخص الإجراءات الموصى بها للمراقب لتنفيذها، إن أمكن. يمكن للمراقب طلب التصريح من المكتب مرة أخرى بعد تنفيذ هذه الإجراءات. يجب التنويه إلى أنه في مثل هذه الحالات لن تكون معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة مشروعة إلا بعد الحصول على تصريح من المكتب.



8 - الملحق (أ) - قائمة مراجعة معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة

تهدف قائمة التحقق هذه إلى مساعدة المراقبين في تحديد ما إذا كان يعالجون بيانات شخصية ذات الطبيعة الخاصة (إذا كان الأمر كذلك) ما إذا كان لديهم شرط إضافي صالح للمعالجة.

هذه ليست قائمة مراجعة للتصديق الذاتي، ولا يضمن استكمال جميع المهام المدرجة فيها احتمالية عدم اكتشاف مخالفة لأحكام ومبادئ القانون.

☐ نحن على دراية بما إذا كنا نعالج بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة.

● نحن على دراية بأنواع البيانات الشخصية التي تعتبر ذات طبيعة خاصة، على النحو الذي يحدده المكتب وفقاً لأحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له، فيما يلي أنواع البيانات الشخصية:

○ الأصل العرقي (العرق).

○ الأطفال.

○ الحالة الصحية أو الجسدية أو النفسية.

○ المعتقدات الدينية.

○ العلاقة الزوجية.

○ الجرائم الجنائية.

☐ لقد قمنا بتحديد وإدراج أنشطة المعالجة الخاصة بنا التي تعالج البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة في سجلات أنشطة المعالجة البيانات الشخصية لدينا.

● بالنسبة لأنشطة المعالجة القائمة حالياً، قمنا بعمل قائمة بأنشطة المعالجة هذه في سجلاتنا لمعالجة البيانات الشخصية، إلى جانب نوع البيانات الشخصية التي تتم معالجتها.

● كجزء من إجراء تحليل تأثير حماية خصوصية البيانات (DPIA)، سنقوم بتقييم ما إذا كنا سنعالج البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة فيما يخص لجميع أنشطة المعالجة الجديدة.

☐ لقد قمنا بالتحقق مما إذا كانت معالجة البيانات ذات الطبيعة الخاصة ضرورية للغرض الذي تم تحديده ونحن مقتنعون بأنه لا توجد طريقة أخرى مناسبة تتضمن مستوى تدخل أقل لتحقيق هذا الغرض.

☐ عند القيام بمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، قمنا بتحديد وتوثيق شرطاً إضافياً للمعالجة.

● لا نقوم بمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة بدون تطبيق شرط أو أكثر من الشروط الإضافية التالية:

○ الموافقة الصريحة: حصول المراقب على موافقة صريحة من الفرد لمعالجة هذه البيانات الشخصية، حيث تم الكشف عن طبيعة وغرض المعالجة للفرد بوضوح.



- **موافقة أولياء الأمور:** حصول المراقب على موافقة صريحة من ولي أمر الطفل لمعالجة البيانات الشخصية المعنية، حيث تم الكشف عن طبيعة وغرض المعالجة للطفل وولي الأمر.
 - **تم نشر البيانات من قبل الفرد:** البيانات الشخصية تم نشرها من قبل الفرد ولا تتم معالجتها إلا في هذا السياق ولا تتم معالجتها لأي سبب آخر بخلاف ما يتم جمعها من أجله.
 - **العمل:** البيانات الشخصية في السياق هي تلك الخاصة بموظفي المراقب أو أسرهم المباشرة، ويجب معالجتها حتى يتمكن المراقب من الوفاء بالتزاماته كصاحب عمل. يتم تحديد هذه الالتزامات في عقد عمل الموظف.
 - **الضمان الاجتماعي:** المعالجة في السياق ضرورية للحفاظ على الضمان الاجتماعي، حيث أن المراقب ملزم بوضوح من قبل السلطة التشريعية المناسبة للحفاظ على مستوى من الضمان الاجتماعي.
 - **المصالح الحيوية:** المعالجة في السياق ضرورية لإنقاذ حياة الفرد.
 - **المطالبات القانونية:** المعالجة المعنية ضرورية لإنشاء أو ممارسة أو الدفاع عن المطالبات القانونية أو عند قيام المحاكم بالعمليات والإجراءات ضمن سياقها القضائي.
 - **الطب الوقائي أو المهني:** المعالجة في السياق ضرورية لأغراض الطب الوقائي أو المهني، لتقييم القدرة على العمل للموظف، والتشخيص الطبي، وتوفير الرعاية الصحية أو العلاج.
 - **إدارة الأعمال الخيرية أو غير الهادفة للربح:** المعالجة في السياق ضرورية لإدارة شؤون منظمة خيرية أو غير ربحية.
 - **الصحة العامة:** المعالجة في السياق ضرورية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة في مجال الصحة العامة، مثل الحماية ضد التهديدات الخطيرة للصحة عبر الحدود أو ضمان معايير عالية من الجودة والسلامة للرعاية الصحية.
 - **المصلحة العامة:** المعالجة في السياق ضرورية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة الجوهرية مع وجود أساس قانوني يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية.
 - **حماية الأمن القومي والأمن العام:** تكون معالجة البيانات الشخصية لحماية الأمن القومي والأمن العام بالارتكاز الى اساس قانوني.
- لقد قمنا بتقييد الطلب والحصول على تصريح من المكتب لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة.
- قبل البدء في معالجة البيانات ذات الطبيعة الخاصة، لقد قمنا بتقديم طلب للمكتب للحصول على تصريح من خلال وسيلة التواصل المناسبة وقمنا بتقديم المستندات والمعلومات المطلوبة. قدمنا أيضًا أدلة على ما يلي:
 - لقد أجرينا عملية تحليل تأثير حماية خصوصية البيانات (DPIA) قبل تنفيذ نشاط المعالجة، حيث تم تحديد المخاطر المتعلقة بالمعالجة والاتفاق على إجراءات التخفيف.
 - عند طلب المكتب تنفيذ تدابير أمنية إضافية، قمنا بتصميم وتنفيذ التدابير الأمنية الإضافية قبل أن البدء في معالجة البيانات الشخصية.
- لقد قمنا بتضمين معلومات محددة حول معالجتنا للبيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة في إشعار الخصوصية للأفراد.
- لقد قمنا بتطبيق نظام إدارة البيانات الشخصية (PDMS) بما يتوافق مع أحكام القانون، مما يوضح أننا نقوم بحماية البيانات الشخصية (سواء كانت ذات طبيعة خاصة أم لا) التي نعالجها إلى أقصى حد ممكن.



نهاية الوثيقة